محليات

الفلاحون في ورطة

الاعتداءات الإرهابية منعت الفلاحين زراعة أراضيهم

| السويداء- عبير صيموعة

نتيجة الممارسات والاعتداءات التي قامت بها المجموعات الإرهابية المسلحة خلال المواسم الزراعية لسنوات الأزمة لم يتمكن كثير من فلاحي القرى الواقعة إلى الغرب من السويداء ومن قرى المنطقة الشرقية في المحافظة من زراعة أراضيهم وخاصة تلك المحاذية للبادية إذ أقدمت العصابات الإرهابية على القيام بأعمال القنص والخطف بحق عدد من الفلاحين والسرقة والسطو على منازل بعضهم وسرقة مواشيهم، إضافة إلى سرقة عدد من الآلات الزراعية وحرق عدد من الحصادات، كما أدت تلك الاعتداءات إلى استشهاد عدد من الفلاحين.

كما جاءت هذه الاعتداءات بالتزامن مع ارتفاع أسعار مستلزمات العملية الزراعية من أسمدة ومبيدات وأيد عاملة، فضلاً عن المحروقات والشح في كمياتها عند عمليات الزرع والحصاد ما أثر سلبياً في واقع المحاصيل في المحافظة وحصراً الحقلية منها ورغم إحجام البعض عن زراعة أراضيهم جراء تلك الظروف كافة إلا أن أحداً من الفلاحين لم يترك أرضه وبقي متمسكاً بها بانتظار الفرج.

من جهته أكد مدير زراعة السويداء أيهم حامد أن الاعتداءات الإرهابية طالت الأراضي الزراعية رغم تحسن الوضع الأمني للمحافظة في الآونة الأخيرة إلا أن الأثر الأكبر كان ارتفاع مستلزمات الإنتاج وخاصة في أوقات الزراعة المحددة وعجز كثير من المزارعين عن تقديم العناية والاهتمام بأراضيهم وخاصة من ناحية الأسمدة والمبيدات وكل على حسب إمكانياته المادية التي ظهرت جلياً في طبيعة ونوعية وكمية مردود الإنتاج لتلك الأراضي فمن استطاع من الفلاحين حراثة وتسميد ورش أرضه حسب الخدمات التي تحتاج إليها تلك الأرض اختلفت إنتاجية أرضه عن الفلاح الذي قام مرة واحدة بحراثة وتسميد أرضه واستعمال المبيدات الحشرية بحسب أوقاتها الفعلية، مشيراً إلى أن مديرية الزراعة تحاول جاهدة تأمين جميع مستلزمات العملية الزراعية ولكن ظروف الفلاح المادية والاقتصادية هي التي تحدد إمكانية تقديم تلك الخدمات اللازمة وهو ما أدى إلى انعكاس تلك الظروف على إنتاجية أراضي المحافظة بشكل عام.

رابعة لـ«الوطن»: العديد من مزارعي الحمضيات يقلعون أشجارهم لصعوبات التسويق

| محمد منار حميجو

شدد رئيس لجنة الزراعة والري في مجلس الشعب جمال رابعة على ضرورة توفير والعمل على تخفيض تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي للفلاح وخصوصاً الأسمدة ومنح أسعار تشجيعية مهمة، معتبراً أن الحكومة لما تزل مقصرة في هذا الموضوع.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال رابعة: إن تشجيع الفلاح بأسعار تشجيعية يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يساهم إيجابا في تحسين معيشة المواطن إضافة إلى ذلك يرفد الخزينة بإيرادات كبيرة، مؤكداً أنه تم المطالبة بتخفيض أسعار السماد وإعادتها إلى ما كانت عليه سابقا وخصوصاً بعد إقلاع المعمل في حمص.

وبيّن رابعة أن وزير الصناعة وعد بدارسة أسعار الأسمدة إلا أنها لن تعود كما كانت سابقا، مشيراً إلى أنه يجب ألا نحمل الفلاح أعباء اقتصادية جديدة تؤثر على معيشته وبالتالي يتراجع الإنتاج الزراعي.

واعتبر أن منح أسعار تشجيعية للفلاح وخصوصاً القمح والشعير يؤدي إلى استقرار كبير باعتبار أنها محاصيل تخص معيشة المواطن مطالبا بأن تحدد الحكومة ٢٠٠ ليرة لكيلو القمح و١٥٠ للشعير.

وتطرق رابعة إلى الصعوبات في تسويق المحاصيل الزراعية والتي تؤثر سلبا على الفلاح ضاربا مثلا أن المزارعين في الساحل السوري بدءوا يقلعون أشجار الحمضيات وهذا يعد خطراً على الاقتصاد الوطني، مضيفاً: سألت رئيس الحكومة عن مشروع معمل للعصائر وأن هناك دراسات له إلا أنه لم ير النور بعد.

وطالب رابعة الحكومة بأن تحضر لتسويق المحاصيل قبل الموسم وليس أن يكون أثناء الموسم وبالتالي تكون هناك صعوبات كبيرة في التسويق وخصوصاً فيما يتعلق بالحمضيات، مشدداً ضرورة أن يكون هناك تحضيرات حقيقية من الوزارات المعنية في مسألة التسويق.

وفيما يتعلق بتراجع الزراعة في البلاد قال رابعة: لا يمكن إعطاء نسب حقيقية لأن هناك مساحات زراعية كبيرة خرجت عن الخدمة نتيجة الحرب على سورية، مشيراً إلى أنه يجب استثمار الأراضي الآمنة قدر المستطاع لتعويض التراجع في الإنتاج الزراعي.

وأضاف: إنه بعد تحرر شاسعة من الأراضي شمال شرق حلب وسهول البادية السورية دخلت مساحات كبيرة في الإنتاج وبالتالي سيكون الوضع في العام القادم أفضل فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي، معتبراً أن خزان سورية هي سهول الحسكة وحلب وغيرها من المناطق الشمالية والشرقية.

وشدد رابعة على ضرورة التوازن بين مدخلات الإنتاج ومخرجاته لتحقيق ناتج محلي مثالي والجمع بين الإنتاج الزراعي والمدن الصناعية ليكون مدخلاً ومادة أولية للصناعة بما يحقق عملية تكامل العملية الإنتاجية، مضيفاً: هذا ما يسمى اقتصادياً العنقود الصناعي.

وأشار رابعة إلى ضرورة تفعيل صندوق دعم الإنتاج الزراعي والعمل على وضع سياسات سعرية ترقى بالمستوى الاقتصادي للفلاحين وبالتالي يؤدي ذلك إلى تحسين كفاءة ومنتج منتجه، مشدداً على ضرورة إقامة المدن الزراعية على غرار نظيراتها الصناعية وتقديم جملة من المحفزات لاستقطاب رؤوس الأموال.

وأضاف رابعة: سألنا وزير الزراعة في إحدى الاجتماعات ماذا تحقق من الخطط التي وضعتها الحكومة ومن الملاحظات التي قدمها أعضاء مجلس الشعب عن الإنتاج الزراعي منذ سنة وشهرين، مبيناً أن الوزير رد على بعض النقاط أهمها أنه طرح موضوع المدن الزراعية مع بعض المحافظين لتحقيقها على أرض الواقع.

وأوضح أن هذه المدن سيكون فيها الإنتاج متكاملاً عندما يكون فيها صناعات تعتمد على المنتجات الزراعية.

تنسق مع الجهات المختصة لعودة الفلاحين واستثمار أراضيهم المحررة

تخصيص وزارة الزراعة ومؤسساتها بمبلغ ٥,٤٧ ملايين دولار من خط التسهيلات الائتمانية الإيرانية لتنفيذ خطتها في مجال الثروة الحيوانية

| محمد راكان مصطفى

بينت وزارة الزارعة أن أهم الصعوبات التي واجهت تنفيذ الخطة الزراعية خروج مساحات مروية من الاستثمار نتيجة تخريب شبكات الري الحكوميةً والآبار وسرقة تجهيزاتها، إلى جانب النقص الواضح في مصادر المياه المختلفة (مخازين السدود – الآبار)، والنقص في المحروقات والكهرباء اللازمة لعمل مضخات الري والآلات الزراعية، إضافة إلى نقص وارتفاع في أسعار بعض مستلزمات الإنتاج، وصعوبة في إيصال بعضها الآخر (أسمدة – بذار – أعلاف – أدوية بيطرية.....)، إضافة إلى قلة اليد العاملة، والظروف الأمنية التي منعت الفلاحين في بعض المناطق من الوصول لحقولهم، وصعوبة تسويق المنتجات الزراعية وخاصةً لمحاصيل القمح والشعير والحمضيات، وتراجع نسبة تنفيذ خطة زراعة القطن بسبب صعوبة الوضع الأمني في المحافظات الرئيسة المنتجة للقطن، وخروج القسم الأكبر من المحالج ومراكز الاستلام من الخدمة، وتراجع المساحات المنفذة من الشوندر السكري على الرغم من توافر مستلزمات الإنتاج، نتيجة اقتصار الزراعة على محافظة حماة ومنطقة الغاب واقتصار التصنيع على شركة سكر تل سلحب.

واستعرضت وزارة الزراعة في أحدث تقرير لها حصلت الوطن على نسخة منه أن أهم الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من الآثار السلبية للتحديات التي تواجه تنفيذ الخطة وذلك من خلال استمرار العمل باعتماد الكشف الحسّي لمنح التنظيم الزراعي للفلاحين الذين لم يتمكنوا من تأمين وثائق الملكية، ومتابعة تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية عن طريق تشكيل مجموعات عمل مكانية على مستوى الحائز، إلى جانب التنسيق مع الجهات المختصة قدر المستطاع للعمل على نقل آمن لمستلزمات الإنتاج والمنتجات الزراعية، وتسهيل عودة الفلاحين لاستثمار أراضيهم المحررة والمخصصة في معظمها لزراعة المحاصيل وخاصة محصولي القمح والشعير، كاشفة عن زراعة مساحة (٦٨٣٦٥) هكتاراً في عدد من المحافظات.

وفي تفاصيل الإجراءات المتخذة في مجال الإنتاج النباتي ضرورة تأمين مبيدات المكافحة الإجبارية. وتشجيع استخدام المكافحة الحيوية، للتخفيف من استخدام المبيدات الكيماوية، وتأمين البذار للفلاحين (القمح– الشعير– القطن– الشوندر السكري...) وبأسعار تشجيعية مدعومة من صندوق دعم الإنتاج الزراعي. والتنسيق مع وزارة النفط والثروة المعدنية والسادة المحافظين لتأمين احتياجات القطاع الزراعي من المحروقات.

أما في مجال الثروة الحيوانية تم تأمين مستلزمات الرعاية البيطرية واللقاحات مجاناً، والاستمرار بتنفيذ مشروع تدريج وتحسين الأبقار المحلية، ومتابعة تنفيذ المشروع الوطني لترقيم الثروة الحيوانية، وإعفاء قطاعي الدواجن والمباقر من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات، وإصدار القانون رقم /٢٤/ لعام ٢٠١٧ القاضي بإعفاء المستوردات من الأبقار بقصد التربية من كافة الضرائب والرسوم بما فيها الجمركية لمدة ٥ سنوات والسماح باستيراد (جدّات– أمّات) الصيصان من دون قيد بغض النظر عن رخصة المدجنة، كما تم تخصيص الوزارة ومؤسساتها بمبلغ /٥,٤٧/ ملايين دولار، من خط التسهيلات الائتمانية الإيرانية.

كما تم توفير مصادر علفية جديدة لتغطية النقص الحاصل في احتياج الثروة الحيوانية بزراعة الشجيرات الرعوية على خطوط مع الشعير – الصبار العلفي الأملس – الاستفادة من المخلفات الزراعية، وإنشاء صندوق تداول بذار المحاصيل العلفية التشاركي الدوار، برصيد (١٣) طن بذار من المحاصيل العلفية (شعير– بيقية– جلبانة).

وبالنسبة لدعم المؤسسات الإنتاجية والخدمية والتوسع فيها تمت إعادة إقلاع مؤسسة إكثار البذار بالبرنامج الوطني لإنتاج بذار البطاطا محلياً بكلفة ٧٠٠ مليون ل.س، ومشروع إنتاج بذار الفطر، بكلفة ١٠٠ مليون ل.س، وتأمين مراكز غربلة متنقلة وتجهيزات للمؤسسة العامة لإكثار البذار، حيث تم تأمين (٤) مراكز غربلة متنقلة بقيمة (١٦٠) مليون ليرة وتتم متابعة تأمين وسائط النقل والتجهيزات الخاصة بتوسعة العراءات والمخابر.

وتمت إعادة تأهيل وتطوير الموارد والوحدات الإنتاجية الخاصة بالثروة الحيوانية والتوسع فيها من خلال ترميم قطيع أبقار المؤسسة العامة للمباقر، والمباشرة بتنفيذ عدة مشاريع مهمة في مبقرة فديو باللاذقية، وتأهيل وتوسيع المحجر البيطري في طرطوس لحجر الحيوانات الحية المستوردة، والعمل على إعادة تأهيل منشأة جب رملة للأبقار في حماة، وزيادة الطاقة الإنتاجية لمنشأة دواجن طرطوس، وتطوير منشأة دواجن حماة، وتغذية دواجن السويداء بخط كهرباء مباشر.

وتم دعم المؤسسة العامة للأعلاف لتأمين المواد العلفية بما يغطي حاجة الثروة الحيوانية، بتخصيص مبلغ (١٥) مليون دولار لاستيراد المواد العلفية، إذ تم استيراد (٢٠) ألف طن شعير، وتستعد المؤسسة لاستلام (٢٠) ألف طن ذرة صفراء، والبدء بترميم وإعادة تشغيل معمل أعلاف عدرا بتكلفة (٣٥٠) مليون ل.س، وإلزام مستوردي المواد العلفية ومنتجي كسبة فول الصويا بتسليم المؤسسة العامة للأعلاف أو المؤسسة العامة للدواجن نسبة تعادل (١٥٪) من مستورداتهم أو إنتاجهم بسعر التكلفة.

١٠٠ ألف أسرة تعمل بالزراعة في اللاذقية

| اللاذقية– عبير سمير محمود

بين الكوارث الطبيعية والاستهداف المتعمد من الإرهابيين وصولاً لإهمال جهات حكومية يبقى الفلاح في اللاذقية الخاسر الأكبر من العملية الزراعية لجني أي محصول وخاصة البرتقال الذي يعد الهمّ الأبرز على مستوى محاصيل المحافظة، لتزداد معاناته في محاربته بلقمة عيشه وهو من يطعم ملايين السوريين.

ويعتمد بعض الفلاحين ممن خسروا أراضيهم في المحافظة على العمل بصيانة الأدوات الكهربائية البسيطة ومنهم من لا يحترف أي مهنة أخرى فيعيش معتمداً على الإعانات كما ذكروا لـ«الوطن».

وأكد رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية هيثم أحمد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الفلاح يعاني في ظل هذه الظروف معاناة كبيرة على جميع الأصعدة وخاصة ممن خسر أرضه في فترة ما ويحاول اليوم زراعتها من جديد، مطالباً باسم الفلاحين بضرورة تخفيض أسعار الأدوية والأسمدة وتأمينها بالوقت المحدد والإسراع بصيانة معمل الأسمدة في حمص وتنفيذ الوعود الحكومية بإنشاء معمل للعصائر في اللاذقية للحد من خسارة الفلاح مع تأمين عمليات تسويق لمحاصيله وخاصة الحمضيات للاستمرار بالعمل والإنتاج لدعم الاقتصاد والمحافظة على الأمن الغذائي في سورية.

ولفت أحمد إلى أن عدد الأسر المسجلة في الاتحاد والعاملة في الحمضيات نحو ٧٥ ألف أسرة من أصل ٨٠,١٥٠ أسرة عاملة في الزراعة بشكل عام، ومنهم ١٠,٣٣٠ امرأة، وعدد الجمعيات الفلاحية ٥٠٦ جمعيات في اللاذقية.

وتشكل الزراعة كمهنة مصدر رزق لآلاف العائلات في اللاذقية ومنهم من يعتمد عليها بشكل مطلق فهي دخلهم الوحيد، إذ تعمل ١٠٦ آلاف أسرة في الزراعة بمحافظة اللاذقية حسب آخر إحصائية لمديرية الزراعة كما ذكر مصدر مسؤول في المديرية لـ«الوطن» مبيناً أن المساحات المزروعة تبلغ ٩٣,٨٤٤ هكتاراً تشمل محاصيل عدة منها الأشجار المثمرة والخضار، وتسهم بشكل كبير في الاقتصاد العام للبلاد وليس على مستوى المحافظة فقط.

عن تراجع الزراعة في حماة

| حماة- محمد أحمد خبازي

مع اشتداد الأزمة في سورية عموماً وحماة خصوصاً، تراجعت الزراعة لخروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعي في الغاب وريف حماة الشمالي والشرقي من دائرة العمل والإنتاج الزراعيين، لعدم تمكن الفلاحين من بلوغها.

وساهمت عوامل أخرى في تراجع الزراعة في المحافظة وأبرزها قلة المتاح المائي من السدود بل انعدامه في بعض مناطق الغاب وحماة ومحردة، ومواسم الجفاف، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من بذار وأسمدة ومحروقات وأجور اليد العاملة والنقل وغير ذلك، وعدم إقرار التسعيرة المجزية والمشجعة على العمل الزراعي في ظل ارتفاع تلك التكاليف.

معاون مدير الهيئة العامة لإدارة الغاب أوفي وسوف أكد لـ«الوطن» أن إنتاج حماة من الشوندر السكري كان في العام ٢٠١٠ أكثر من ٤٣٤ ألف طن وأما اليوم فلا يتجاوز ٢٠ ألف طن بأحسن حالات، وإنتاج حماة من القمح لهذا الموسم ١٥٩ ألف طن منها ١٠٥ آلاف طن في الغاب على حين كان قبلاً يتجاوز نصف المليون، وأما القطن فكان مقرراً هذا الموسم زراعة ٥١٠٠ هكتار لكن المنفذ ٧٨٥ هكتاراً فقط.

وهذه الأرقام كلها مؤشرات إلى تراجع زراعة هذه المحاصيل المهمة في حماة تراجعاً كبيراً، ما دفع بالمزارعين للاتجاه نحو الزراعات الصيفية التي لم تغنهم من جوع أيضاً.

فعدم دعم الفلاح والابتعاد عنه، جعله يتجه إلى المحاصيل غير الإستراتيجية كالخضر والبطاطا والثوم والكمون وغيرها، ومعظمهم لا تحقق له كلفتها.

الفلاحون الذين هجّروا من أراضيهم يعملون باعة جوالين

رئيس الاتحاد: نعمل لإعادة الفلاحين إلى قراهم

| محمود الصالح

تركت الحرب الإجرامية التي تتعرض لها البلاد أثارا كبيرة على مختلف المجتمع السوري ولأن الفلاحين هم المكون الأكبر في تشكيلة المجتمع السوري فقد تأثروا بشكل كبير نتيجة قيام المجموعات الإرهابية بتهجيرهم من أراضيهم ونهب المعدات والتجهيزات ومستلزمات الإنتاج ما أدى إلى تبوير ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية وخسارة كميات هائلة من الإنتاج وتهجير الملايين من الفلاحين.

وبين رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم أن مصير الفلاحين المهجرين من أراضيهم والأعمال التي يقومون بها في مناطق التهجير الداخلي معظمهم تحول من العمل الزراعي إلى الأعمال الأخرى (سواء في قطاع الخدمات أو الباعة الجوالين أو غيرها من المجالات) وقسم منهم يمارس العمل الزراعي كعمال زراعيين في الحقول والأراضي الزراعية التي نزحوا إليها مع الإشارة إلى أن هذه الأعمال موسمية ولا تؤمن الدخل الكافي لتأمين الاحتياجات الأسرية من الغذاء والدواء والتكاليف المعيشية لذلك تجدهم يعتمدون على المساعدات التي توزعها الجهات الوطنية ومنظمات الأمم المتحدة لسد احتياجاتهم.

وأكد إبراهيم ضرورة التنسيق المستمر مع وزارتي الدفاع والزراعة وغيرهما من الجهات المعنية لتأمين عودة الفلاحين إلى أراضيهم المحررة ووفقاً للحالة الأمنية وضمان سلامتهم، والعمل مع وزارة الزراعة وغيرها من الوزارات لإعادة تأهيل البنى التحتية والأراضي وتأمين الخدمات ومستلزمات الإنتاج لتمكين الفلاحين من العودة والمباشرة بالنشاط الزراعي والإنتاج.

وأوضح إبراهيم أن الاتحاد العام للفلاحين ومن خلال الجولات الميدانية وجّه الاتحادات الفلاحية الفرعية والروابط والجمعيات الفلاحية لاستمرار التواصل مع الفلاحين الذين بقوا في أراضيهم والعمل على تأمين كل التسهيلات والخدمات وتأمين مستلزمات الإنتاج بالتنسيق مع الدوائر المعنية ومعالجة كل الصعوبات والعقبات التي تعترض نشاطهم الزراعي ومعيشتهم اليومية. مبيناً أن نسبة المهجرين في داخل القطر يختلف من منطقة لأخرى ففي بعض القرى التي دخلتها العصابات الإرهابية المسلحة كان التهجير فيها شبه كامل باستثناء العائلات المرتبطة بعناصر هذه المجموعات، أما في المناطق التي شهدت أعمالاً عسكرية خلال فترات محددة فإن الهجرة فيها نسبية وتتبع لحالة الاستقرار الأمني بشكل عام.

وأشار إبراهيم إلى توجهات الحكومة بضرورة زراعة كل شبر من الأراضي وتأكيد ضرورة التوسع بزراعة كل أنواع المحاصيل الزراعية دعماً لصمود البلاد أمام المؤامرات وتشجيعها للفلاحين مضيفاً: نحن في المنطقة الفلاحية بكل مستوياتها نقوم بالمتابعة والعمل على تقديم كل الإمكانات المتاحة لدينا لتنفيذ هذه التوجهات نظراً لأهميتها ولأن فيها الخروج من الحالة الراهنة.

في القنيطرة: تهجير قصري وتهريب للثروة الحيوانية

| القنيطرة- الوطن

بلغت قيمة الأضرار المادية التي لحقت بمديرية زراعة القنيطرة بسبب الإرهاب نحو ٤٨٩ مليون ليرة سورية لنهاية العام ٢٠١٥ وقد بلغت قيمة الأضرار المباشرة نحو ٣١٨ مليون ليرة وأضرار غير مباشرة بنحو ١٧١ مليون ليرة.

والفلاح رغم أنه الوحيد المنتج في القنيطرة إلا أنه أيضاً كان الخاسر الأكبر من خلال التهجير القسري من أرضه من العصابات الإرهابية المسلحة حيث كانت تتركز الزراعات الصيفية والخضر وتربية الماشية في القطاع الجنوبي، إضافة إلى ذلك فإن زراعة الأشجار المثمرة كانت تتركز بالقطاع الشمالي ووحدها حضر المحاصرة تنتج الثمار والفواكه، وأعداد كبيرة من الأهالي لا تستطيع الوصول إلى أراضيها بسبب التنظيمات الإرهابية المنتشرة حول قرية حضر.

وقد أدى تراجع الإنتاج الزراعي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية الأساسية حيث ارتفعت حصة إنفاق الأسرة على الغذاء بشكل كبير جداً منذ بداية الأزمة إذ باتت الأسر تنفق أكثر من ٧٠ بالمئة من دخلها على الغذاء.

وحسب الإحصائيات الصادرة عن زراعة القنيطرة فإن نسبة زراعة القمح للموسم الحالي وفي المناطق الآمنة كانت نحو ٤٧,٨ بالمئة والشعير ٧٠ بالمئة والفول ٨٦ بالمئة وحسب المساحة فإنها تعادل ١٠ بالمئة من المساحة القابلة للزراعة، كما تراجعت كميات الإنتاج الحيواني بمقدار ٧٠ بالمئة وهذا دليل على انخفاض أعدادها حيث كان عدد الأغنام قبل الأزمة نحو ١٤١ ألف رأس واليوم وحسب الإحصائيات التي تحصل على المقنن العلفي نحو ٤٠ ألف رأس وذلك بسبب تهريب الثروة الحيوانية إلى البلاد المجاورة، كما انخفضت أعداد الدواجن بنسبة ٨٠ بالمئة.

وعن الأسعار وعلى سبيل المثال وليس الحصر كان سعر كيلو الحليب ٢٥ ليرة قبل الأزمة واليوم مع نظام الدور والوساطة وبعد حجز موعد مسبق وصل إلى ٢٠٠ ليرة للمعارف و٢٢٥ ليرة لغير المعارف واللبن قفز من ٣٥ ليرة إلى ٢٥٠ والسمن العربي البقري من ٤٠٠ ليرة إلى ٥٠٠٠ ليرة وكيلو العسل من ٦٠٠ إلى ٥٥٠٠ والحقيقة أن القائمة تطول وتطول.

وأكد مدير زراعة القنيطرة شامان محمد الجمعة دعم الحكومة والمحافظة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتوفير مستلزمات العملية الزراعية الإنتاجية وفق الإمكانات المتوافرة وزيادة المساحات الزراعية من خلال أعمال الاستصلاح.